الفصل السادس

الإعداد لأهداف أوسع: اختيار وتدريب دبلوماسيى العالم الثالث

اعتمدنا فى هذا الفصل على :-

Third world Diplomats in Dialogue With the first World.
Robert Moore.

إذا كانت السياسة هى فن الممكن، فإن الدبلوماسية هى فن حمل هذا الممكن إلى أبعد من أبعاده المحلية. لذلك، فإن الآلات المستخدمة فى هذه العلمية يجب ضبطها بدقة، لأن الأنغام العالية التى تصلح فى الداخل يجب أن تعرف بمهارة فى الخارج. والسياسة بطبيعتها الخاصة مولعة بالقتال، وهى ليست أقل من ذلك فى الدول ذات الحزب الواحد منها فى تلك التى توصف بالديمقراطيات البرلمانية. فالرجال الذين يتفقون على الغايات سوف يختلفون فيما يتعلق بالوسائل، والذين سيتفقون على الوسائل سيختلفون حول المشكلات وهذا مايعطى اللعبة السياسية جاذبيتها ويضفى على الذين يمارسونها الحيوية البالغة. ويصبح العدوان هو الجانب المرير من الشجاعة.

إن الوصف الكلاسيكى للدبلوماسية هو أنها استمرار للحرب بوسائل مختلفة. وقد يكون هذا صحيحا فى بعض المواقف، إلا أنه ليس الحقيقة كلها، ان من وظائف الدبلوماسى غالبا هو أن يثبت وجود توافق فى المصلحة خلف تصادم واضح للمواقف. وأن يبحث عن طرق لكى يثبت أن الجانبين يخفيان أرضا مشتركة. ويقول بعض المدافعين عن المهنة الدبلوماسية أن إفشاء المعلومات هى جزء أساسى منها، وهو إفشاء ليس بمعنى تقديم الأسرار، وإنما بمعنى تمييز أين تتلاقى المصلحة الذاتية للطرف، وتوضيح هذا التلاقى لكلا الجانبين ثم استغلال هذه المصالح المتبادلة.

ولتزويد رجل أو امرأة لهذه الممارسة بالقدرة على النفاذ، والتوقيت، والتآلف بين العناصر المتنافرة والإقناع، إنما يتطلب برنامجا خطط له بعناية. إن هذا لايعنى أن الدبلوماسى يجب دائما أن يكون ماكرا أو مراوغا. فثمة أوقات يكون فيها الحديث المباشر موضع ترحيب. ولكن الذى يمارس الدبلوماسية يجب أن يكون قادرا على مواءمة أسلوبه مع الموقف وموضوعه مع من يستمع إليه. ولكى يكون قادرا على ذلك فإنه يحتاج إلى التعقل وهى صفة يصل إليها من خلال الخبرة والحساسية. وسوف يضمن الاختيار الحكيم والإعداد المنظم تزويد الخدمة الدبلوماسية بأعضاء مشبعين بهذه الروافد المفيدة. وهناك بطبيعة الحال أساليب تقليدية لاختيار وإعداد الدبلوماسيين. ولكن دعونا نختبر أولا أقل الأشكال غير النمطية للتعيين فى المناصب الدبلوماسية.

ففى عديد من الدول النامية، فإن تعيينات قليلة فى الدرجات العليا فى الخدمة الدبلوماسية تتم من الطوائف المهنية. أناس ذوو خبرة كثيفة فى الحياة العامة، والذين من

خلال كفاءتهم فى مجالاتهم الخاصة، لديهم أيضا النزعة إلى التأثير فى تفكير الناس بوجه عام . وهذه ليست تعيينات سياسية بالمعنى التقليدى، فرغم أن المعينين لم يختاروا بالإجراءات العادية، فإن أحدا منهم ليس سياسيا سواء كان يمارس السياسة بالفعل أو اعتزلها. مثل هؤلاء الناس يمكنهم أن يضيفوا قوة عظيمة للخدمة الدبلوماسية.

وتعيينهم هو اعتراف بموهبتهم أكثر منه مكافأة عن خدمات سياسية قدمت، ولهذا فإن المتوقع منهم أن يحملوا إلى مناصبهم نظرة عريضة إلى وظائفها والتى سوف يقومون بها بمرونة، وبمبادرة وبتأكيد مهنى للذات. وباعتبار أنهم أتوا للدبلوماسية من الخارج فإن غالبا مايكون لهم أثر تجديدى على زملائهم الجدد، والذين سيحثونهم على أن ينظروا بشكل نقدى إلى افتراضات كان لها سابقا صفة التقديس، وهكذا فإنهم يأتون بتصورات منهجية كان الدبلوماسيون التقليديون يميلون إلى تجاهلها، غير أن هذا ليس هو كل مايمكن أن يكونوا ذوى فائدة فيه. فهؤلاء الرجال والنساء لم يتعودوا ممارسة السلطة السياسية، وتعلموا أن ينجزوا الأمور من خلال الإقناع والاستراتيجية والصبر وهم يدركون قيمة التحضير المسبق للعمل ويؤدون معظمه بأنفسهم، وهم أيضا يعلمون خطر الاندفاع والحاجة إلى ظروف يمكن إدارتها حتى تصبح ناجحة لسياستهم أو أن يتبنوا لأهدافهم الخاصة ظروفا خلقها آخرون. وباعتبار أنهم مستعدون للتعلم، فسوف يدخلون الدبلوماسية بتواضع ولكن بثقة بالنفس. ومهنتهم الجديدة، مثل مهنتهم القديمة لها اجراءاتها الصالحة وطرقها المختصرة. وهم سوف يدركون هذا وسوف يقتربون إلى الدبلوماسية بعقول ناقدة ولكن متفتحة. لأن الفشل فى أن يتقنوا اللعبة سوف يضع بقاءهم موضع شك، وبشكل نقدى فإن خبرتهم المهنية قد علمتهم قيمة المقارنة.

مثل هؤلاء يستطيعون أن يتحدثوا بثقة إلى أقرانهم من أهل المهنة فى البلدان التى يوفدون إليها. وسوف يستمع إليهم باحترام سيتحول بدوره إلى صداقة حميمة، وهو مصدر قوة لاغنى عنه لسفير أو وزير مفوض، وخاصة أن المحترفين فى الميادين الأخرى يميلون بشكل لامبرر له إلى النظر إلى الدبلوماسيين على أنهم أساتذة فى الأسلوب ولكن ليس فى المضمون.

فإذا ماقبلنا الافتراض العام لهذه الدراسة، وهى أن دبلوماسى الدول النامية يحتاجون إلى إقامة صداقات مع العديد من الدوائر فى المجتمعات المتقدمة، يصبح التمكن فى مهن خارج الدبلوماسية ذا مزايا جوهرية وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة.

وسوف يظهر قليل من المقارنة السبب فى ذلك. فالسفير أو الدبلوماسى من درجة عالية لإحدى الدول المتقدمة فى عاصمة دولة متقدمة أخرى، مالم تكن العلاقات متعكرة سوف يتصرف بثقة، بل إن مكانته سوف تسبقه. وقبل أن يتكلم، فإن مستمعيه مستعدون لأن يستمعوا. فالأبواب مفتوحة بدون أن تطرق. وحتى لو كان على درجة معتدلة من الكفاءة، فإن مكانة بلده أو قربها السياسى سوف يضمن أن يؤدى عمله بشكل مقبول والمصالح المتبادلة التى تربط البلدين معا وتمس عددا من النقاط، تجعل من عمل السفير أمرا روتينيا سهلا وهو أمر يختلف مع سفير دولة من العالم الثالث لاتتمتع بالحجم أو بالموارد المرغوب فيها. وهنا تكون مكانته وثقته الشخصية وفطنته هى التى ستضمن له أن يستمع إليه ولكى يوطد مكانته لدى الدوائر الفعلية للسلطة، بين شخصيات واسعة من المحترفين وصناع الرأى، فإنه يحتاج إلى تملك ملموس لعديد من الموضوعات. ولكن إذا ما اعترف به خبير فى مجال واحد حتى ولو لم يكن متصلا بالدبلوماسية، فسيكون له ميزة ستدعم من أدائه الدبلوماسى.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الدبلوماسى لايجب أن يتوقع أنه سيؤسس مكانته فى الحال. فسوف يعطى نفسه وقتا لكى يختبر المياه وأن يكون هو نفسه موضع اختبار. ولكن، سيكولوجيا، فإن الاقتناع بأن له السيادة فى مجال ماسوف يعطى له الثقة التى يريدها. وحين يقترب من هؤلاء فى الدوائر الدبلوماسية الأكثر نقاء، فسوف يحترمون خبرته ويتجاوبون معه بما هو أفضل من عدم الاهتمام المهذب.

وقد تقلد بعض الساسة منصب السفير وتبارزا بابتهاج مع الدبلوماسيين المحترفين. ولكن هؤلاء هم القلة. فأغلبهم فشل فى أن يكتسب الأسلوب الدبلوماسى لأسباب واضحة. وكساسة. ورغم قدرتهم على استعمال القفاز المخملى فإنهم سوف يعتبرون الاهتمام الشديد بالشكل والفوارق الدقيقة كشىء غير صحى. ومن هنا كانت عبارتهم أن السفراء قد تحولوا إلى مجرد برامج. ولكن إرسالهم إلى الخارج كسفراء يعنى عكس هذا الموقف الأمر الذى يفرض عليهم عبئا سيكولوجيا . والميل إلى الاستمرار فى التصرف وكأنهم ينشئون سياسة أكثر من تنفيذها يمكن أن يكون أمرا مؤلما لهم ولبلدانهم.

وهنا يكمن خطران: الأول أن تميزه السياسى قد لايفيد شيئا على الإطلاق، وقد تكون سنوات العراك الشديد قد جعلته أقل استعدادا لتذوق وتعلم دقائق وتفاصيل آداب المعاملة الحكومية أو المهارة المتقدمة للتأثير فى صانعى الرأى. ومما هو مفهوم أنه قد يفسر تعيينه كسفير على أنه مكافأة على خدمات قدمت بالفعل. وقد يخلص إلى أن الوجود وليس الأداء هو الأمر النهم، ولكن الخطر الأعظم هو أن السياسى السابق قد يحاول أن يفعل أكثر مما ينبغى. ولأنه متعود فى داخل بلده على التأكد من أن قراراته سيكون لها نتائج سريعة، فإنه قد يستغنى عن الحذر والتحفظ وهو أمر جوهرى للحوار مع رجال ونساء يتصفون بالحذر

وتبدو بيروقراطية بلد آخر، وخاصة بالنسبة لوزير سابق، على أن تتحرك ببطء أكثر مما تتحرك البيروقراطية فى بلده. ومحاولات إسراع هذه العملية وخاصة من خلال استعمال وسائل الإعلام يمكن وغالبا ما تؤدى إلى اتهامات من جانب الحكومة المضيفة بالتدخل فى الشئون الداخلية، وهذا يعنى فترة عمل جدباء وتفويض غير مجد ولا تستطيع الأمم الصغيرة والنامية أن تتحمل سفراء لايعملون شيئا ولا هؤلاء الذين يعملون كثيرا ولكن بشكل أخرق. وفى كلا الحالتين فإن الزيادة الضرورية لأعضاء البعثة هو أمر مكلف للغاية. وكذلك أيضا محاولات حصر الضرر الذى ينشأ عن جمهور دبلوماسى هوائى لايتسم بالصبر.

ويتطلب الأمر قدرا كبيرا من المهارة والحساسية لملاطفة بيروقراطية ما لخدمة أهداف مختارة، وساسة بمثل هذه المواهب مفيدون للغاية فى الداخل بحيث لايمكن الاستغناء عنهم وتعيينهم رؤساء بعثات فى الخارج. وهؤلاء غير المريحين فى الداخل ليس من المحتمل أن يقدموا خدمة فى الخارج بمجرد تغيير الجو والمظاهر الشرفية.

وبخلاف تعيين دبلوماسيين غير محترفين وشخصيات سياسية، فإن معظم دول العالم الثالث الصغيرة والمتوسطة عادة ما تجند شبابا كانوا إما فى الجامعات فى الداخل أو فى المنطقة أو فى دول متقدمة. وهذه الدول لاتفتقر أبدا لهؤلاء. فالعمل الدبلوماسى فى كل مجتمع تقريبا له سحره بالنسبة للشباب والكبار، وبتدهور الظروف المعيشية فى كثير دول العالم الثالث، فإن خدمة الشخص لبلده فى الخارج، وخاصة فى دولة متقدمة، ينظر إليه على أنه حصول على مزايا الهجرة بدون أن يوصم الشخص بتخليه عن بلده. ولذلك ليس

غريبا أن تكون الخدمة فى وزارة الخارجية فى المرتبة الأولى من الوظائف المرغوب فيها بالنسبة للمتخرجين الجدد من كليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

ولهذا فإن على الحكومات أن تسأل نفسها كيف تختار وتدرب بشكل أفضل الأعضاء الجدد فى وزارة الخارجية لكى تضمن أن يدخل الخدمة أكثر النماذج ملاءمة واستخدامهم على أفضل وجه. دعونا إذن نبحث أولا فيما تريده الدول النامية، وخاصة الصغيرة والفقيرة، من دبلوماسييها.

إن دبلوماسيا من العالم الثالث، لأسباب تتعلق بفاعليته ومجرد بقاء بلده، يجب أن يكون قادرا على أن يتعرف على مراكز السلطة الحقيقية فى البلد التى يوفد إليها. وهو يجب أن يميز بين هذه الهياكل الموجودة على الورق وتلك التى تعمل فى الواقع. وهو يجب أن يكتشف مستويات صنع القرار، وأن يقس كيف تعمل قنوات الاتصال الدنيا والعليا. وسوف يستحق حقا ما يتقاضاه من أجر، إذا ما أمكنه أن يميز الأجهزة التى تجمع معا الضوابط والتوازنات، وأن يرى أين يستطيع أن يميز بين المنازعات التى يمكن التفاوض حولها، وبين الخلافات العميقة، أو بين الجدل حول نقاط التركيز وبين الجدل حول الأساسيات، وسوف يكون ذا قيمة ضخمة لبلده إذا ما كان قادرا على أن يتبين، قبل أن يصبح الأمر حقيقة، التحولات الحاسمة فى المصلحة أو الاقتناع فى البلد التى يعمل فيها، كل هذا يتطلب فكرا منظما، وتحليلا ذكيا وعقلا ينشد أن يبدد الستار الدخانى لمعانى الألفاظ الذى يعرفه جيدا هؤلاء الذين يؤثرون فى أدوات القوة.

وثمة ميزة فى أن يؤدى المرشحون لمناصب دبلوماسية فى الأقطار التى ليس لديها نقص فى المرشحين امتحانا، فالامتحان يختبر الإحساس بهيكل المهنة، والتصور، والتحليل والتعبير. ذلك أن الدبلوماسية هى مهنة على درجة عالية من التنظيم الهيكلى، وأعضاؤها يجب أن يتفهموا تسلسل الرتبة. وهذا الذى سيستمر فيها يجب أن يقدر أهمية التدرج الماهر.

وما هو أكثر ضرورة أن هؤلاء الذين يدخلون الخدمة الدبلوماسية يجب أن يدركوا أن العالم الذى على الدبلوماسى أن يُقيمه، ويفسره ويعمل فيه ويبعث بتقاريره عنه هو أمر على درجة عالية من التعقيد، حيث يجب أن تتمشى الاستجابة مع البيئة الدبلوماسية. والمرشحون ذوو العقول التى لاتجفل بسهولة أمام المواقف المعقدة هم الذين تبحث عنهم

هيئة الاختبار، وكذلك هؤلاء الذين يمكنهم أن يميزوا النمط الثابت خلف الأحداث السياسية أو الاقتصادية المشوشة. وسوف يرحب الممتحنون أيضا بما يدل على أن المرشحين يمكنهم أن ينظروا بالشك إلى الأساطير التى تستخدمها المشروعات التجارية الكبيرة لكى تخفى نفوذها.

وسيكون من الحكمة من جانب الذين يختارون أن يتجنبوا هؤلاء الذين يحلون الأيديولوجية (سواء كانت من اليمين أو اليسار)، محل التحليل القوى، والذين يقلصون أى مسألة معقدة إلى وضع صارخ التبسيط. وهؤلاء الناس، رغم أنهم غالبا قادرون على العرض والتوضيح إلا أنهم يحسبون الدوا جماتية على أنها جدلية. وإذا أخطأنا فى الاستشهاد باللورد بالمرستون، فإنهم لا يدركون أنهم فى الوقت الذى يجب أن يكون للأمة مبادئ دائمة، فإن هذه المبادئ ليس لها تطبيقات دائمة.

فإذا ماوصلنا إلى التفاصيل، فإن واحدة من أهم وظائف الدبلوماسى هى أن يجعل حكومته على علم دقيق بالأهداف الحيوية للبلد الآخر، فمن يتحكم فى ماذا، وما مدى النفوذ الذى يمتلكه، وما هى مشاجرات المحللين وأى من الزيجات السياسية على وشك أن تتم أو تنفسخ. ومن الواضح أن الدبلوماسيين ليس لديهم الوقت لبحث هذه الأمور كما لدى الأكاديميين... فضرورات إقامة علاقات اجتماعية تعوق هذا، هذا بخلاف الهموم اليومية لحياة السفير.

ويعيش الدبلوماسى فى عالم من الحركة السريعة، وقدرته على اكتشاف الموضوعات الأساسية إنما تعتمد على الغريزة مثل اعتمادها على العقل. ومهارته مماثلة لمهارة صحفى متقص حيث أنفه جزء لاغنى عنه من أدواته، ومع ذلك فهو لن يكون صادقا مع مهنته إذا لم تتزاوج مهنته مع قدرته على وضع الأمور ضمن إطار منظم.

ولكى نقرر ما إذا كان المرشح لوظيفة دبلوماسية يمتلك هذه المجموعة غير العادية من المواهب، فإن اختبارا تقليديا مثل الذى يجرى فى الجامعات لن يكون مجديا، فلن يكون إلا مجرد إجراء ما أجرته الجامعة بالفعل وبشكل جيد. وزيادة على ذلك فإن درجة لن تكون مؤشرا على الصفات المذكورة. فامتحانات الجامعة لا تحقق هذا النوع من الحكم حيث إنه يعنى بالدرجة الأولى بالتخصص. بينما ماهو مطلوب هو نوع آخر من الاختبار، ذلك الذى يعقد بطريقة يقصد بها التأكد مما إذا كان المرشح يمتلك هذه الصفات.ومثل

هذه الامتحانات مازالت نادرة فى الأقطار النامية، وأحد أسباب ذلك هو صعوبة إجرائها. ففيها يتطلب الكثير ممن يجرون الامتحان مثلما هو مطلوب من الممتحن. ولكن إذا تطلب الأمر مساعدة فإنه يمكن الحصول عليها من أجهزة دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن الحصول على نصيحة من دولة نامية مثل الهند والبرازيل التى وضعت نظاما متقنا لامتحان المتقدمين للخدمة الدبلوماسية فيها[١].

إن نظاما من الامتحانات التحريرية يتبعه تقييم شخصى فيه الكثير مما يمكن الثناء عليه، فالدبلوماسيون يمضون وقتا طويلا يكتبون التقارير عادة بسرعة وتحت ضغط ما لم تكن البعثة ذات أعداد كثيرة والعمل بالنسبة لكل عضو فيها ليس ثقيلا. ولكن قليلا من الدول النامية غير البترولية، والدول النامية الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تتحمل مثل هذه الأعداد. ولذلك فإن المرشح لوظيفة دبلوماسية يجب أن يثبت أن فى إمكانه أن يكتب بوضوح، وبدقة، وبقوة وبشكل جذاب، فما يكتب يجب أن يستحوذ على الاهتمام فى الوزارة التى يجب أن تحصل على ما تحتاجه من تقارير تعالج جوهر الموضوع وبدون أن تمهد لذلك بنظرة عامة على العالم.

وتكشف الامتحانات التحريرية عن المرشح الذى يمتلك هذه المتطلبات. ولكن الممتحنين الحكماء سوف يدركون أن هناك أشكالا مختلفة من مهارات الاتصالات. وعملا بالمبدأ الذى يجب أن يأخذوه فى الاعتبار بأن الاتصالات هى واحدة من الواجبات الأولى للدبلوماسيين، فإنهم سوف يقيمون توازنا بين ثلاثة أنواع من الاتصالات والشكل الأول إلى هذه المهارات التى تتصل بالوضوح فى الحديث والكتابة. وهى على قيمة بالغة للحكومات لأن التقارير التى سيبعثون بها إلى حكوماتهم موثوق بها بدرجة كافية لاتخاذ قرارات على أساسها. كما أن ما يتحدث به أصحاب هذه القرارات هو من التأثير فى البلد المعتمدين لديها بشكل يستحوذ على الانتباه.

---

(١) تتبع الخارجية المصرية لاختيار من يلتحقون بها كملحقين دبلوماسيين نظاما يعتمد على الامتحانات التحريرية والشفهية للتعرف على قدرات المتقدم والمامه بقضايا السياسة الدولية وموضوعات القانون والاقتصاد الدولى والمسائل المصرفية والإقليمية العربية والإفريقية واللغات الأجنبية. وتركز الاختبارات الشفوية لمن يجتازون الامتحانات التحريرية على جوانب الشخصية وتكاملها. وبعد اختيار من يجتازون هذه الاختبارات يمرون بفترة عامين قبل أن يتم تثبيتهم نهائيا فى الخدمة الدبلوماسية، يقضون عاما منها فى المعهد الدبلوماسى وعاما فى إدارات الديوان العام.. (المترجم).

والنموذج الثانى يضم هؤلاء الذين لديهم نزعة للاتصال مع مجموعات وجمهور من المستمعين مثل مراكز البحث ومجموعات العمل. أما النموذج الثالث فهو يتكون من هؤلاء الذين تكمن مهاراتهم فى الصياغة، ومن لديهم قدرة خاصة على وضع قرارات موجزة وإن كانت تتسم بالشمول لتزويد كل جانب فى المفاوضات بالحل الوسط الذى يشعر أنه يخدم مصالحه، مثل هذا التوازن بين هذه الأشكال الثلاثة لايجب أن يحافظ عليه فحسب فى اختيار المؤهلين للخدمة الدبلوماسية، وإنما أيضا فى تكوين كل بعثة. وفى عملية تقرير من الذين يختارون للعمل الدبلوماسى فإن هذا يأخذ من يقومون بهذا الاختيار إلى ماهو أبعد من الاختبارات التحريرية. وهو ما سنتحدث عنه بشكل أكثر.

إن الخدمة الخارجية للبلدان النامية تحتاج إلى مجموعة واسعة من المهارات، والتى يجب بالطبع أن تستخدم أفضل استخدام. والمهارات المطلوبة، إذا ما ذكرنا قلة منها، تتضمن تلك المتصلة بالمتخصصين بالتجارة، وعلم الزراعة، والتكنولوجيا، وخبراء الإعلام واللغويين. ولن يكون ضروريا و ضع واحدة من كل هذه التخصصات فى كل بعثة وهو ما سيكون مكلفا جدا. ولكن فى مناطق تتطلب مهارة معينة، فإنه يمكن إلحاق متخصص بمجموعة من البعثات. وهو سوف يكتب تقاريره إلى جميع رؤساء هذه المنطقة ولكن تحت الإشراف المباشر لأكبرهم. وقد قدمت الدول المتقدمة مكافأة على الخبرة فى الأشكال غير التقليدية فى الخدمة، وسعت من نظام الملحقين لمواجهة المتطلبات المتغيرة للدبلوماسية. ولا تستطيع الدول النامية أن تتحمل الاستخدام المتنوع لنظام الملحقين الفنيين، وخاصة أن الملحقين ذوى الفعالية يمكن أن يكونوا مكلفين. فإذا ما تلقوا رواتب جيدة وأعطوا علاوة كافية فإن هذا سوف يؤثر على الميزانية التى هى فى ذاتها دائما غير كافية لوزارة الخارجية. فإذا لم يتلقوا مثل هذا المستوى من الأجر، فإن ضيقهم الشخصى سوف يؤثر على فاعليتهم. وهذا يعنى فى الواقع أن البلدان الفقيرة تعتمد غالبا على الموظفين الدبلوماسيين الدائمين لكى يقوموا بما يقوم به الملحقون المتخصصون فى البعثات الغنية. ويكون من نتيجة هذا أن تفتقر أقطار العالم الثالث إلى كثير من المعلومات المناسبة لها. ولن تستطيع بعثاتها أن تقيم صلات مع أجهزة فنية ومتخصصة لأنه ليس لديها أحد يستطيع أن يتحدث مع هذه المؤسسات بلغتها الخاصة.

إن أى اختبار للالتحاق بالخدمة الخارجية للعلماء، ورجال الإعلام والتكنولوجيين، والمهندسين والزراعيين يجب أن يختبر القدرة على ربط فروع معرفتهم بما يجرى على

المسرح الدولى. إن بعثات العالم الثالث تحتاج إلى الرأى الخبير المتاح لها للتعامل مع عدد من المشكلات المتخصصة. ومن الأمثلة القليلة على ذلك إنتاج وتوزيع الطعام بوجه عام. وأغذية مثل الكاسافا والأرز بوجه خاص، والصيدلة والطاقة المائية، والشمسية، والنووية، وعلاقاتها بأشكال الطاقة الأخرى، وهيكل وعمل أجهزة دولية مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة. ومشكلات معلومات المجتمعات المتقدمة والمنظمات المتعددة القوميات لتغطية الأنباء وللأسف فإنه فى عديد من هذه المجالات فإن معظم بعثات العالم الثالث قانعة حتى هذه اللحظة بالاستعانة بغير المتخصصين.

والأمر الهام هو أن نزيل الانطباع الذى أصبح عالميا بأن دخول عالم الدبلوماسية هو أمر قاصر على هؤلاء الذين برزوا فى موضوعات مثل القانون، الاقتصاد، الشئون الدولية، والعلوم السياسية والتاريخ. وبالتأكيد فإن هؤلاء الخريجين سوف ينجذبون للخدمة الدبلوماسية، وأنهم لفترة ما سوف يشكلون أغلبية أعضائها. ولكن ثمة عاملان مهمان هنا. الأول هو التأثير الذى سيتركه الأعضاء من غير المجالات التقليدية فسوف ينقلون إلى زملائهم التقليديين وعيا أوسع، ويدعمون من تمثيل البعثة ويجعلون من استخدامها للمواد العلمية والتكنولوجية، والإعلامية أكثر كفاءة وفى تقديم موقف بلادهم فى أى من المنابر العادية، فإن ثقة الدبلوماسيين التقليديين سوف تتدعم بحصولهم على موضوعات متخصصة كان زملاؤهم المتخصصون قادرين على نصحهم فيها. أما الاعتبار الثانى فهو الإسهام الذى يستطيع أن يقدمه الأعضاء الذين دربوا على الدبلوماسية وذوو التخصصات العلمية، والتكنولوجية والزراعية فى المؤتمرات الدولية، فالمؤتمرات التى تعالج إنتاج الغذاء مثلا، وتوزيع المياه، والتلوث، والبيئة، والطاقة وما شابه، هى مؤتمرات دبلوماسية وفنية معا. فهى تتضمن لجانا، ومقررين، والعمل فى الدهاليز، وتتطلب مهارة فى توقيت التدخل. وصيا غة القرارات، وفى عرض مواقف مقبولة بشكل عام، وكذلك فى استنفاد فن الحلول الوسط. فالأعضاء الفنيون الذين تعلموا شيئا عن الأجواء السائدة، والإيماءات، وأساليب الوسط الدولى سيكونون عناصرا حيوية ومساعدة للوفود القادمة من الوطن. وهذا يعنى أيضا ادخارا ماليا غير قليل للحكومات حيث لايتطلب مع وجودهم أن تكون الوفود ضخمة بشكل يجعلها غير سهلة القيادة. وفى الوقت المناسب بالطبع، فإن خبرة هؤلاء الأفراد الدبلوماسيين سوف تجعلهم مندوبين رئيسيين بحكم حقوقهم الشخصية.

وفى البعثات ، فإن قيمتهم سوف تثبت نفسها بسرعة، فتخصصاتهم سوف تعطيهم

مدخلا لدوائر مغلقة أمام الأعضاء الدبلوماسيين التقليديين. وأعضاء هذه الدوائر ليسوا فقط أصحاب مواد منشورة متخصصة بل هم أيضا يعلمون أين يجدون مواد أخرى من نفس الفرع. وزيادة على ذلك فإن التبادل الشفهى للمعلومات بين الأعضاء هو أمر مفيد لدبلوماسى العالم الثالث شأنه شأن المادة المنشورة. فهو لن يتبنى فقط ما هو مفيد لبلده ولكنه يعلم أيضا القدر الذى يبعث به إلى بلده ولمن على وجه التخصيص.

وما تكشف عنه المادة المطبوعة، نادرا ما يكون حاسما كما هو فيما لا يتاح له النشر. ومن هنا أهمية القدرات التى ذكرناها آنفا والتى لا غنى عنها للبحث والتحليل فهى أيضا حيوية للعضو المتخصص مثلما هى بالنسبة للممارس العام للدبلوماسية. فمثلا من المهم جدا أن يكون هناك دبلوماسيون موزعون فى المناطق المختلفة للعالم المتقدم يراقبون أصحاب القوميات المتعددة ليس فقط فى الجوانب السياسية لسلوكهم، وإنما أيضا فى الجوانب العلمية والتكنولوجية. ومن هنا فإن الأهمية البالغة تتبع العطر حيث يكون.

ويتميز أصحاب القوميات المتعددة بقدرتهم على عدم إفشاء أي شيء«فما يكشفون عنه لا يستحق الإخفاء، وما يخفونه إنما يستحق كل شيء»، فالدبلوماسيون العلميون والتكنولوجيون سوف يركزون كما هو متوقع على الآثار المباشرة لنشاطات الجماعات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات بلادهم. وسيكون من الفطنة والمهارة المهنية تبادل مثل هذه المعلومات مع موظفين آخرين لدول متقدمة أخرى. وسيكون لهذا أثر يرحب به من خلق وعى واسع لدى دول العالم الثالث بتصرفات ذوى القوميات المتعددة وهو ما يمكن أن يعزز من مصادر أخرى وخاصة شبكة الأمم المتحدة.

وسيكون الدبلوماسى التكنولوجى أيضا نعمة كبيرة لأجهزة البحث فى بلده المتطلع لمعلومات الخبراء حول التطورات فى المجتمعات الغنية. وواحدة من الوظائف الروتينية لهؤلاء الدبلوماسيين هى حماية بلادهم من شراء معدات غالية وغير مناسبة كلية لاحتياجاتها المحلية. ولسوء الحظ هذا ما يحدث غالبا فى مجتمعات العالم الثالث . فمثلا فإن جزءا من إحدى المعدات قد يتعطل ويجب أن يستبدل بسرعة للإبقاء على استمرار خدمة ضرورية. إن فريقا من الرسميين وربما شخص واحد، قد ينطلق إلى مصدر الشراء وبسرعة يشترى بديلا غير ملائم الأمر الذى لا يتحقق منه إلا بعد توقيع العقد وتحمل الدين، وبعد أن يكون الجزء غير الملائم قد تم تركيبه.

فالدبلوماسى ذو الخلفية التكنولوجية يجب أن يضع عينيه على مختلف المعدات المتاحة التى قد تكون مفيدة داخل بلده. وحتى إن لم يكن هو على علم كامل فسيكون قادرا من خلال اتصالاته على الحصول على المعلومات المطلوبة بسرعة وإجراء المقارنات فيما يتعلق بمدى ملاءمتها وثمنها. وهو يستطيع أن يرى من خلال أحاديث البيع النزيهة، ويستطيع أن يقرأ الخطوط الدقيقة فى العقود. مثل هذا الدبلوماسى سوف يضمن أن الأخطاء المكلفة تظل فى أدنى مستوى. ومن هنا يوفر على بلده ليس فقط عملة صعبة، وإنما ألا تمتهن بلاده وتبدو سهلة الانخداع.

وفى معظم الدول المتقدمة هناك مؤسسات تنتج وتقدم للدول النامية تكنولوچيا من المفترض أن تكون ملائمة لها. فبعضها قد يكون مفيدا، وبعضها ملائم لبيئة ما وغير ملائم لبيئة أخرى، وبعضها يبدو رخيصا ولكن فى التطبيق يتحول إلى العكس. إزاء ذلك يصبح وجود خبير متاح لفحص هذه العروض خدمة لم تعد دول العالم الثالث تستطيع أن تعمل بدونها. وغالبا ما تتناقض بوضوح توصيات هؤلاء الدبلوماسيين التكنولوچيين مع تأكيدات هؤلاء الذين يبيعون المنتج. فهؤلاء الموظفين يمكنهم أن يطلبوا تعديلات لجعل المنتج ملائما تماما لظروف بلادهم، وهم أيضا يستطيعون تقدير مدى توفر قطع الغيار وسرعة شرائها وما هو أكثر أهمية أنهم موجودون فى المكان لضمان أن قرار الشراء المنتج إنما يعتمد على تقييم حاسم لمدى صلاحيته فى الاستعمال.

بالإضافة إلى هذا كله فإنه فى البلدان المتقدمة هناك شبكة من المؤسسات التكنولوچية، وأخرى منافسة لها تهتم عادة بتقديم البديل، وبالتكنولوجيا الرخيصة والتى تعتبر أقل مجلبة للتلوث وأقل تبذيرا فى الموارد. ويلقى نجاح مشروعات النوع الثانى اهتماما أقل من المطبوعات التقليدية وقد تتجاهلها وسائل الرأى العام الجماهيرية. ولكن هذه التجارب يمكن أن تكون مفيدة للمجتمعات التى تناضل من أجل أن توفق ما بين التكنولوچيا وندرة الموارد. وسوف يبحث الدبلوماسى التكنولوجى الحكيم والمدرب عن أعضاء هذه المؤسسة التكنولوچية المنافسة لكى يلم بأساليبهم ومناهجهم وأدواتهم التقنية وأن ينقلها إلى مجالس البحوث وإلى الأجهزة المعنية فى بلده. وقلة من الخبراء فى بلده هم الذين لديهم الوقت أو المال لتنمية هذه الصلات أو أن يكتبوا بذكاء حول نجاحهم أو فشلهم. وأعضاء المؤسسة المنافسة يسرهم للغاية إقامة صلات مع الدبلوماسيين الذين يبدون اهتماما بأعمالهم. ولكن ما زال من الضرورى أن ندرس مسألة ما إذا كانت تجاربهم يمكن تطبيقها بشكل معقول فى أماكن أخرى.

فإذا ما كانت دول العالم الثالث سوف تستفيد من هذا النوع من الدبلوماسيين وتستخدم خدماته، فإن عملية الاختيار يجب أن تكون شاملة بشكل كافٍ لجعل ترشيحه ممكنا. والاختبار الذى سيسمح لهؤلاء الناس أن يبرهنوا على الصفات المطلوبة من وجهة نظر فروع معرفتهم سوف يخدم كلا من وزارة الخارجية والبلد كله بشكل جيد.

ولكن لا يكفى فى هذا امتحان تحريرى، قد يكون مرشدا جيدا عن عقول المرشحين، إلا أنه يبقى أمزجتهم واستعداداتهم أمرا مغلقا، وهى أمور أساسية بالنسبة للدبلوماسيين شأنها الذكاء الخالص. ويتطلب الإلمام بهذا من الأعضاء الكبار فى وزارة الخارجية فطنة وبصيرة بمساعدة مجموعة من المستشارين من خارج وزارة الخارجية قد يكون أحدهم من علماء النفس، وأن يكون لدى الآخرين معرفة واسعة بالرجال والنساء فى الشئون العامة جُمعت عبر سنوات من الخبرة.

كما لا يجب أن يقتصر هذا الاختبار على مقابلة واحد، وهو أسلوب غير كافٍ بشكل مؤسف لتقييم شخصيات سوف يتوقف عليها الكثير. وفى الحقيقة، ففى قلة من الدول النامية مثل الهند مثلا فإن المرشحين لا يمكن أن يعتبروا أنهم قبلوا نهائيا فى الخدمة الخارجية حتى بعد أكثر الإجراءات الأولية صرامة، إلا بعد مرور عام يوضعون فيه تحت اختبار دقيق. وثمة دول من العالم الثالث ليس لديها الوقت، والمال ، والقوة البشرية المتعلمة بشكل يجعلها تتبنى هذا الأسلوب الصبور. ولهذا فإن بعضها لا يذهب بعيدا فى هذا بما فيه الكفاية، ويصبح مجرد ما تسمح له هو تقييم خاطف لتقدير من سميثلها فى الخارج.

ومن أجل أفضل النتائج التى تضمن أن هؤلاء الذين يقع عليهم الاختيار هم من المستوى القابل للنضج، فإن المرشحين يجب أن يتعرضوا لسلسة من المواقف الحقيقية أو الزائفة، يصمم كل منها لاختبار جوانب مختلفة من شخصياتهم. وقد يتطلب هذا أسبوعا أو عشرة أيام ولكنه سيكون وقتا أنفق فى موضعه. ولأن بلدانا لديها الكثير مما يمكن أن تخاطر به، فهى لا تستطيع أن تتحمل أن تخدع بدبلوماسيين غير مهيئين للتعامل مع الضغوط والإغراءات والغوايات وسأم الحياة الدبلوماسية الذى غالبا ما لا يعترف به.

وبعد كل شىء، فإن من أكثر الإنجازات المهنية أن يكون المرء دبلوماسيا فعالا، ومن الأكثر صعوبة أن يكون دبلوماسيا فعالا من بلدان العالم الثالث يعمل فى مجتمع من غير

دول العالم الثالث. فالعمل غالبا أشق من عمل سفير متوسط الكفاءة لإحدى دول العالم الأول لأن أعضاء البعثة أصغر. ولكى يعكس صورة لبلده، وخاصة تلك التى تدعو إلى إعادة تقييم معتقدات عميقة الجذور، إنما يتطلب خيالا، وحساسية ،ونظاما صارما، ودعاية وقدرة لا تنضب على الاحتمال، وجميعها صفات لا يحتاجها بشكل ملح زملاؤه من الدول الغنية العريقة.

بل إن التوصل إلى معرفة الناس فى المجتمعات المضيفة يتطلب فى العادة وقتا أطول، فإذا كان السفير يمثل بلدا لا يحظى كثيرا باهتمام وسائل الإعلام، وإذا ما حظيت بذلك فلكى تكون موضع انتقاد، فإن عليه غالبا أن يعمل وقتا إضافيا لكى يطور شبكة من الصلات والأصدقاء. ويجب أن تأتى المبادرة دائما منه. وفى كل الأوقات فإنه يجب أن يظل مبهجا بشكل رائع. وكريما، مصقولا، ومجاملا، يتحمل توتراته الخاصة دون أن يعبرعن هذا بشكل علنى، ويخفى مصاعبه بشكل لبق. والاحتفاظ بهذا النوع من التوازن يتطلب مصادرا داخلية قوية وثقة لا تهتز بالنفس وعقلا خصبا فى العمل كما هو فى اللهو. والعامل الأخير هو أمر حيوى. فالوحدة من المخاطر المرتبطة بالدبلوماسية، وهى تحل فى أوقات حتى على أفضل السفراء، ونادرا لأسباب تتعلق بهم كأفراد، فإذا ما كانوا رجالا ونساء ذوى هوايات تستغرقهم، ولهم مشاعر كبيرة نحو هوايات صغيرة مثل الصيد، ومراقبة الطيور، وجمع الطوابع، فإن عزلتهم قد تكون مصدر ضيق بشكل مقبول، ولكن من غير المحتمل أن تتحول إلى شىء فاجع. وبطبيعة الحال، فإن من يقومون بعملية الاختيار، سوف يبحثون عن هؤلاء المرشحين الذين تمكنهم اهتماماتهم المتنوعة من الترويح عن أنفسهم. وفوق هذا كله فإن السفير يجب أن يكون اجتماعيا محبا للاختلاط ولديه شهية للحديث العادى وتسامح مع التفاهات ذلك أن الدبلوماسية أكثر من معظم المهن تهتم بالسياسات والمبادىء المجسدة التى يمكن أن تتحول إلى واقع. وهذا يعنى عمليا التفاوض، والاتصال ، والإقناع.

وكل من هذه المهارات الثلاث تفتن الناس حتما الذين فى القمة وبشكل متزايد الناس الذين فى الوسط، والناس فى الثمانينيات وحيثما يمارس النفوذ وتتشكل الآراء. والدبلوماسى المقبول هو الذى لا تبدو قدرته فى تقييم الشخصيات فقط، وإنما فى أن يكون أيضا اجتماعيا لإقناعهم. وسوف تدرك الهيئة التى تختار المرشحين أنه بينما يمكن للموهبة الأولى أن تنضج بالخبرة، فإن الثانية إنما تتصل بالمزاج. وفى بعض الأحيان فإن

المرشحين الذين يمتلكون موهبة لا اختلاف عليها فى الأفكار بينما لايملكون موهبة التفاعل الاجتماعى إنما يمثلون مأزقا لهيئة الاختبار. فعدم اختيارهم سيفقر دور الأمةفى الشئون الدولية. وأن تبعث بهم إلى الخارج سيكون من قبيل الظلم لهم ولبلدهم. والمخرج من هذا هو الاحتفاظ بهم فى ديوان الوزارة وإيفادهم فى المؤتمرات الدولية حيث ستدعم خصوبة عقولهم بشكل كبير قضية بلدهم. ومن الطبيعى أن تقاوم هيئة الاختيار الحكيمة إغراء اختيار هؤلاء المتألقين الذين يفتنون الغير والذين رغم كفاءتهم الثقافية ينفرون بطبيعتهم من الكدح والعمل الجاد، فهم يجعلون من الدبلوماسية مهرجانا ضخما دائما يذكر بالضياء الذى أحاط بمؤتمر فيينا، ويمثلون بذلك مفارقة لاتحمل أى علاقة بواقع البلدان التى يمثلونها.

ولكن ليس هذا هو المرشح الوحيد الذى على هيئة الاختيار أن تقاومه، إن السمة المميزة للدبلوماسى الذكى هى أن يعرف كم من المعلومات يكشف عنها أو يخفيها. وفى حالة ما إذا كشف عنها فلمن وبأى صورة. ويدرك الدبلوماسيون المخضرمون أن الذكاء ليس ضمانا للتحفظ والتعقل، وأن هناك من يمكن أن يكون غرورهم ينبوع المعلومات السرية. وكما أنه من غير الحكمة إرسال هؤلاء فى مناصب خارجية ، فإنه سيكون من أدنى مستويات الحذر الإبقاء عليهم فى ديوان الوزارة حتى ولو تحت أكثر ألوان الإشراف يقظة . على أن الأمر يتطلب أكثر من مقابلة بين هيئة الاختيار وبين المرشحين لاكتشاف أى منهم يفشون الأسرار بغير إرادتهم.

ولكن من الصواب كما هو من الأهمية تحديد المرشحين الذين لا يستطيعون أن يقيموا توازنا بين الشرح والتفسير وبين الاستماع. وبطبيعة الحال فإن الدبلوماسيين يجب أن يكونوا محدثين جيدين، ولكن من الأفضل لهم أن يحبوا أصوات الآخرين أكثر مما يحبون أصواتهم. إن الاستماع هو نظام يفيد كثيرا فى مهنة تعيش فى جزء كبير منها على بيانات تعتمد على التهوين المدروس للأمور.

وقلة من الدول اليوم هى التى تستطيع أن تتحمل الدبلوماسى الذى لا يستطيع كبح جماح لسانه، والذى وصفه أحد الحكماء من زمن بأنه يملك تصميما كبيرا على التفوه بالكلمات بشكل يعوق استقبال الأذن لها. إنه الإحساس بالتوقيت الذى يجعل الدبلوماسى متحدثا ومستمعا جيدا فى آن واحد. وهذا ما تبحث عنه هيئة الامتحان بالإضافة إلى التحكم فى النفس والبراعة فى هذه المواقف الاجتماعية والتى ستمثل جزءا كبيرا من ساعات عملهم.

وبمراقبتهم فى حفلات الكوكتيل والغداء والعشاء التى ستنظمها وزارة الخارجية لهذا الغرض، فإن هيئة الاختيار يجب ألا يكون لديها أى صعوبة فى أن تقرر حول استعداداتهم الاجتماعية. شيء واحد سوف يبين عن نفسه بسرعة: وهو أى من المرشحين يستطيع أولا يستطيع أن يسيطر على نفسه عند تناول المواد الكحولية، وأيضا أى منهم الذى سيمتنع عن الشراب بحكم ديانته أو ثقافته وأنه لن يفقد بذلك مرحه وبهجته.

إن قائمة الضيوف لهذه الحفلات يجب أن تتضمن رسميين كبارا من وزارة الخارجية نفسها، وأعضاء من السلك الدبلوماسى، وشخصيات محلية مرموقة، ومن المعارضة، والشخصيات التى تقدم بدائل للقيادة السياسية الحاكمة، وهؤلاء سوف يساعدون هيئة الاختيار على أن يلموا بعض الشيء بالتوازن الثقافى للمرشحين. فالذين سيتحدثون منهم مع نقاد النظام القائم، أو مع أعمدته، يجب أن يدركوا إذا ما وقع الاختيار عليهم أنه فى المجتمعات الغربية فإن أصحاب الآراء التقليدية والمنشقين عليها قد يتبادلون السلطة غدا،ولإعداد المرشحين لكى يواجهوا افتقاد السلطة الرابعة فى المجتمعات الغربية لاحترام الدبلوماسيين ومراقبتهم وهم يتعرضون للهجوم فإنهم يجب أن يتعرضوا لاختبار يمتحن فيهم صبرهم بواسطة صحفى متمرس، يكون وقحا بالفطرة، وصارما ونفاذا، وعندئذ تستطيع هيئة الاختيار أن تراقب أيا من المرشحين لديه إدراك سريع للموقف ومضامينه، وكذلك الثقة بالنفس والصمود أمام الضربات بشكل يحبط ما لدى هؤلاء الفضوليين من حب للمشاكسة.

وقد لا تكون المقابلات مع وسائل الإعلام المرئية أو المكتوبة من العناصر الرئيسية للحياة اليومية للدبلوماسى. ومع هذا فإن عليه أن يواجه هذا التحدى وأن يكون كفأ لأن يفعل هذا. ومما هو عادى فى برنامجه اليومى الخطب التى تلقى بعد الغداء أو بعد العشاء والتى يوضح فيها سياسات بلده للجمعيات التى تنظم المناقشات السياسية. والسياسيون الذين يحضرون هذه المناسبات هم عادة موظفون حكوميون فى طريقهم إلى المناصب العليا، ومثقفوا الأحزاب السياسية، ورجال أعمال كبار، وكتاب الأعمدة. ومراسلون، ومؤلفو كتب عن السياسة الدولية. ونوع الخطب التى يتوقعونها هى من النوع الذى يتميز بالنقد المهنى،ومزيج متمكن من الشكل والموضوع مشبع بالثقة فى النفس..

إن هدف السفير هو أن يقدم وجهة نظر بلاده بوضوح وبشكل مقنع. ومايقول يجب أن يكون غنيا بمادته الفكرية ولكن ليس ثقيلا. فالقدرة على الاستيعاب والتركيز الشديد لا تجتمعان. ويجب أن يصدر عما يقوله ومضات من الدعابة بشكل طبيعى، وهو أفضل كثيرا من الصيغة القديمة التى استعملت كثيرا من أن يبدأ بالدعابة ثم يتبعها وقار كئيب.

هذا النوع من الأداء يتطب بحثا فى تحيزات الجمهور المستمع والحجج التى تقوم على أساس عريض أكثر من أن تكون مقيدة بظرف معين وتفاصيل تنير الموضوع. وطوبى لمن يختصرون فسوف تتكرر دعوتهم. ومن الأفضل أن تكون الخطبة لمدة نصف ساعة يعقبها ساعة من النقاش، عن أن تكون لمدة ساعة وبلا مناقشة.

فإذا استطاع المتحدث أن يعطى لنص معد بعناية نكهة المناقشة فإن هذا سوف يضمن استقبالا حيا لما سيقوله. ويجب عليه بوجه خاص أن يبحث عن علاقة بين قضيته وبين ما يثير اهتمام مستمعيه. فسفير زامبيا فى واشنطون يمكن أن يذكر رجال الكونجرس السود بأن الكنيسة الأفريقية لحركة الإصلاح الدينى ساهمت بشكل جوهرى فى تعليم الناس الذين حققوا استقلال زامبيا. وقد يقول سفير جيانا لجمهور ألمانيا الغربية أو الشرقية أن واحدا من أبرز مستكشفيهم وراسمى الخرائط، رومبرت شومبرج، قد ساعد على رسم حدود جيانا عام ١٩٣٠ ، بالإضافة إلى اكتشاف مساقط المياه المائية والكتابة عن مجتمعها.

وهذه النماذج التاريخية والتى هى أكثر تعددا مما هو مفترض بوجه عام، سوف تثير التعاطف لدى المستمعين، وهو ما يمكن أن تكشف عنه أقسام التاريخ فى جامعات دول العالم الثالث. ولا يستطيع دبلوماسيو العالم الثالث أن يضيعوا هذه الفرص أو أن يستوعبوها بشكل غير كافٍ. ونتيجة لهذا فإن استخدام هذا الأسلوب فى الربط ما بين قضية ما واهتمام المستمعين يجب أن يكون جزءا من التدريب الدبلوماسى، ويجب أن يتيقظ الممتحنون إلى المرشحين الذين يظهرون علامة على قدرتهم على تعلمه واستخدامه جيدا. ويمكن أن يطلب من كل مشرح أن يلقى خطابا سياسيا قصيرا أمام هيئة الامتحان وإلى زملائه المرشحين يقوم على ظروف مصطنعة. وسوف يظهر هذا أيا من المرشحين سيكون مقنعا ولا يضطرب من النقد الذى يوجه إليه.

وخلال التدريب فإن مسئولية تطوير هؤلاء الشبان ليست هى مسئولية الموجهين فقط. فنماذج أخرى يجب أن تشارك بمهاراتهم وبذلك يقدمون خبرات متنوعة، ويعرض

المتدربون لأساليب مختلفة. فالمحامون الدوليون ورجال التكنولوجيا والعلوم القادرون على التخاطب بلغة واضحة، ومديرون بالقطاع العام والخاص، والدبلوماسيون المخضرمون، كل هؤلاء نماذج ملائمة. ومواقف المحاكاة هى اختبارات ممتازة للقدرات، لذلك فإن الأدوار يجب أن يخطط لها بعناية، ويمكن أن تستند على مفاوضات فعلية اشتركت فيها البلد، وقد يأخذ بعض المدربين دور مفاوضين من العالم الأول أو الثانى، وآخرون شخصيات العالم الثالث. ويستخدم أسلوب المحاكاة بشكل متزايد فى عدد من أشكال التدريب، وفى الوقت الراهن، فإن هذا الأسلوب قد ينتشر إلى المستويات الثانية أو الثالثة من التعليم وهو ما يمثل كسبا لبلدان العالم الثالث.

وأدوار من هذا النوع سوف تخلق المساومة وعنصرا من المنافسة وتنير هذه العملية، وهى سمة صحية فى موقف مملوء بالتوتر العصبى. وما هو أكثر أهمية فإن أعضاء هيئة الاختيار سيكون لديهم شهادة كافية عن القدرات الحدسية للمرشحين، وبذلك يستطيعون أن يستكملوا تقسيم شخصياتهم ويقبلون أفضلهم فى البرنامج التدريبى . وما دام الاختيار وقع عليهم، واختبروا فى البرنامج فإنهم يجب أن يوجهوا بعناية وبنفس الشكل الذى اختيروا به. وبعض البلدان تفضل تدريبا خلال القيام بالعمل وتناوب الدبلوماسيين الجدد فى الإدارات المختلفة لفترة لاتقل عن عام، وكيف يستخدمون الملفات، كما يتاح لهم قراءة البرقيات من البعثات، وتقارير وقرارات المؤتمرات الدولية والإقليمية ومواد أخرى متصلة، ومع تزايد معارفهم فإنهم يشجعون على إبداء توصيات حول ما يتلو هذا من أفعال. وهم أيضا يتعلمون العمل القنصلى اليومى، والمشاكل القانونية التى على الدبلوماسى فى الخارج أن يتعامل معها، والتى تختلف كثيرا عن الجوانب النظرية والاستراتيجية للدبلوماسية.

هذا المنهج فى التدريب هو منهج بريطانى مميز، وهو يبدو مثاليا وقابلا للأخذ به حين يوصف على الورق، والواقع، أنه إذا كان لدى دول نامية وزارة خارجية مثل وزارة الخارجية البريطانية والتى هى حقا قلعة بيروقراطية، من حيث إنها فسيحة، ومتماسكة، ومنظمة بشكل رائع، وتوزع فيها الجهود بشكل متساو، فى هذه الحالة، فإن هذا الشكل من التدريب سيناسب هذه الدولة النامية بسهولة.

ولكن بالنسبة للأقطار الصغيرة والنامية فإن من الصعب أن تنطبق عليها هذه الظروف فمشكلاتهم دائما هى النقص فى الأعداد، والعمل الكثير، وأكوام الملفات فوق المكاتب،

وقلة من الأفراد تتابع الكثير من المؤتمرات، ويكاد الوقت يكفى لوضع الاستراتيجيات، وهكذا لا وقت يبقى لتعليم المتدربين. وهذا يعنى أن الأعضاء الجدد سوف يتركون بشكل كبير بدون توجيه مدروس حول المبادىء الأساسية لسياسة بلدهم الخارجية وإثبات عملى ضئيل للأساليب التى تجعلهم على وعى بالتعقيدات التى عليهم أن يتعاملوا معها، والنتيجة يمكن التنبؤ بها، فالطلبة فى الوزارة يشرعون فى تعليم أنفسهم بقراءة التقارير والبرقيات والملفات التى يحاولون أن يستخرجوا منها بشكل مجرد الأدوات المنهجية والفكرية لعملهم. وحين يسافرون إلى مناصبهم فى الخارج، فإن محصلتهم الفكرية ستتكون لا من بناء كامل وإنما من بنيات ناقصة التكوين، وما سيكونون قد حصلوا عليه بالتأكيد هو نظرة غير صحيحة عن البيروقراطية، وهى وإن كانت ذات قيمة لهم وهم يصعدون سلم الوظيفة، ولكنها ليست حاسمة بما فيه الكفاية لضمان أن تكون خطواتهم راسخة فى الخارج.

ولذلك فإن مدرسة لتدريب الدبلوماسيين هى أكثر فاعلية لخلق دبلوماسيين صالحين وماهرين. ويجب أن تكون هذه المدرسة كيانا متميزا عن وزارة الخارجية، رغم أن الاثنين طبعا سيدعمان بضعهم البعض، وكلاهما يأتى تحت سلطة وزير الخارجية. (والحقيقة فإن مدرسة للتدريب الدبلوماسى والتى بالإضافة إلى تدريب أعضاء وزارة الخارجية تقدم أيضا دورات قصيرة إلى موظفى الحكومة ومديرين تنفيذيين من وزارات أخرى، وشركات يتصل عملها بالشئون الدولية سوف تجد نفسها فى وضع جيد حين تحتاج إلى موارد مالية. وهذا بدوره يعنى هيئة تدريب كفؤا ومكتبة، وهو ما سيكون مكسبا للبلد كلها. وقد أخذت تانزانيا بهذا النوع من المبادرة)[1].

(١) أنشأت وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٦٦ «معهد الدراسات الدبلوماسية» كمركز لتدريب الملحقين الدبلوماسيين الذين اجتازوا امتحانات القبول فى الوزارة. ويقدم المعهد برنامجا لمدة عام دراسى يهدف إلى تطوير ما اكتسبوه فى تحصيلهم الجامعى والبناء عليه وبشكل يلبى حاجات العمل الدبلوماسى وتنوعه ويقوم بالتدريس فى هذا المعهد أعضاء من وزارة الخارجية من الدرجات العليا والسفراء المتمرنين مما انتهت خدمتهم الدبلوماسية، وأساتذة الجامعات المصرية والأجنبية، والرسميين الذين يشغلون مناصب تتعلق وتتصل بأهتمامات العمل الدبلوماسى.
وقد تطورت وظيفة المعهد فى السنوات الأخيرة حيث أصبحت تشمل عقد دورات تدريبية للدرجات الأعلى حتى درجة سفير. وإلى إقامة صلات مع المراكز والمعاهد المماثلة، وعقد ندوات تبادلية مشتركة ويمكن القول ـ بمعنى ما ـ أن المعهد الدبلوماسى المصرى هو معهد إقليمى حيث يقبل كل عام ضمن دورة الملحقين دبلوماسيين من بعض وزارات الخارجية العربية. كما يعقد سنويا دورتين تدريبيتين للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الناطقة بالإنجليزية والفرنسية.

ويجب أن يرأس هذه المدرسة سفير من درجة عالية وأن تدار بطاقم صغير من الدبلوماسيين المجربين الذين يجب أن تكون مدة توليهم للتدريس لا تقل عن ثلاث سنوات وهى مماثلة تقريبا لفترة العمل فى الخارج.

ومن أجل الإعداد الدقيق للأجزاء النظرية للبرنامج، فإن الجامعة يجب أن يطلب منها تقديم المساعدة وخاصة من أقسام الاقتصاد والعلوم والسياسة والشئون الدولية، إلى جانب التاريخ والاجتماع واللغات الحديثة والفنون الخلاقة. ومن واجب الموجهين الدبلوماسيين أن يشرحوا كيفية صياغة السياسة فى ضوء الظروف المحلية، والإقليمية والدولية، والإستراتيجيات التى تصاغ من أجل تغيير توازنات اقتصادية أو سياسية ليست فى صالح البلد، وترجمة السياسة والاستراتيجية إلى نشاط يومى على مستوى السفارة.

وفى الدول النامية الصغيرة فإنه ليس من السهولة عادة توفير خبراء علميين وتكنولوجيين يمكنهم أن يربطوا مجالاتهم، وهم يتحدثون إلى المتدربين، بعالم السياسة الدولية، وأناس مثل هؤلاء يوجدون عادة فى وكالات الأمم المتحدة وخاصة اليونسكو ـ ويبدو أنه من المحتمل حتى يكون العالم النامى مجموعاته من المتخصصين فى التدريب فى هذا المجال، فسوف تستمر الحاجة إلى أن تعير وكالات الأمم المتحدة مثل هؤلاء المتخصصين إلى مدارس التدريب الدبلوماسى. وتبدو إسهامات الرسميين فى اليونسكو حيويةوبوجه خاص لهذه الدول التى لا تستطيع تحمل إرسال من تريد تدريبهم إلى نيويورك وجنيف، وروما ونيروبى ومراكز أخرى لكى يروا المنظمات الدولية وهى تعمل.

ومن الواضح أن المدرسة سوف تشجع محاضرين زائرين وخاصة السفراء والوزراء المفوضين خلال وجودهم المؤقت فى الوطن، وكذا كبار أعضاء الوزارة ذوو المعرفة المتخصصة كما ذكرنا آنفا من المتمرسين فى فن المخاطبة.

غير أن هذا لا يعنى عدم الاستغلال الكامل لرصيد الخبرة الدبلوماسية. فعديد من دول العالم الثالث قد استقلت من زمن طويل بحيث أصبح لديها سفراء على المعاش ودبلوماسيون كبار وخاصة أن سن الاعتزال فى بعض هذه الدول أقل منه فى الدول المتقدمة. وأن لا تستخدم خدمات هؤلاء المستعدين لتقديمها يعنى أن نحرم الأجيال الجديدة من ثروة من الخبرة المركزة. وهذه الشخصيات التى لم تعد تحت ضغوط الوظيفة تستطيع أن تصوغ التأملات الغريزية، وإن كانت بشكل غير منهجى، لحياة دبلوماسية

طويلة فى قوام فكرى منظم، بدون أن يستبعدوا الدروس المستفادة من الأخطاء وأن يبرزوا الجوانب الهامة للثقافة السياسية للمجتمعات المختلفة.

ولدى هذه الشخصيات هدايا أخرى لكى يقدموها، فباستطاعتهم تقديم النصيحة حول كيفية جعل جهاز الوزارة يتحرك بسرعة مرضية للذين يعملون فى الخارج، وهى مهارة تتطلب دهاء تاليران وعزيمة غاندى، وهم يستطيعون أن ينبهوا إلى العوامل غير البارزة وإن كانت قوية التى تشكل السياسة الخارجية.

فماهى المدة التى يجب أن يستغرقها البرنامج التدريبى؟ من الواضح أنه إن لم يكن طويلا بما فيه الكفاية لكى يوفر تدريبا شاملا، فلن يكن هناك معنى من عقده. فموظفوا وزارة الخارجية الذين سيخرجهم يجب أن يكونوا معدين لكى يتعاملوا مع أهواء النظام الدولى الراهن دون أن يسايروه فى ذلك. كما يجب أن يكونوا مستعدين للسفر إلى مناصبهم فى الخارج فى مدى شهور. فإذا كانوا مزودين جيدا بالأدوات الضرورية لمهنتهم، فسيكونون قادرين على التعامل بشكل جاد مع البيئة الدولية الجديدة بثقة ، فى الوقت الذى سيعانون فيه بشكل طفيف من متاعب المرض الدبلوماسى الذى لا يمكن تجنبه ألاوهو: الصدمة الحضارية.

فى هذا، هناك الحدود التى يفرضها الواقع. إن حاجات وزارة الخارجية لخدمات المعينين الجدد تصبح أكثر إلحاحا كل عام، مع زيادة المسئوليات الدولية لأقطار العالم الثالث . ولذلك فإن توازنا حكيما يجب أن يقوم بين مطالب الشمول وتلك التى تدعو لها الضرورة العاجلة. إن مدى التسعة أشهر التى يتضمنها العام الدراسى الغربى هى فترة قصيرة إلى درجة كبيرة بالنظر إلى نطاق الموضوعات التى يجب أن تغطى والعمق الذى يجب أن تعالج به، ومن الواضح أنه غير كافٍ بالنسبة لهؤلاء الذين يدرسون إحدى اللغات الدبلوماسية التقليدية الثنائية: الإنجليزية أو الفرنسية، وهو أمر غير عملى بشكل لا أمل فيه لهؤلاء الذين يدرسون لغة أجنبية ثانية مثل الألمانية أو الصينية. إن برنامجا لمدة ١٦ شهرا هو برنامج مثالى لكل المتدربين على أن يخصص للغات شهورا قليلة إضافية. غير أن هذه المدة يمكن أن تلقى أعباء جمة على تحمل العديد من وزارات الخارجية. ومن المحتمل أن مدارس التدريب الدبلوماسى سوف تستقر على فترة أقل من ذلك بشهرين. ومع هذا فإن وزارة خارجية عاقلة سوف تهيىء نفسها على تقبل ١٤ شهرا إذا ما كان الطلبة سوف

يقضون الثلاثة أشهر الأخيرة كجزء من البرنامج حيث يعملون نصف الأسبوع فى أقسام مختلفة فى الوزارة والنصف الآخر يستكملون فيه بحوث تخريجهم.

إن هذه البحوث تستحق أن تعطى اهتماما كبيرا باعتبار أنها قمة الدورة التدريبية ، وكذلك على أنها المساهمة الأساسية الأولى للمتدربين فى التفكير الذى يدعم السياسة الخارجية. وهكذا فإن قراءة هذه البحوث يجب أن لا تقتصر على الممتحنين، فإذا ما طلب من الدارسين أن يكتبوا من ٢٠ ـ ١٦ ألف كلمة فإن الدبلوماسيين المتمرسين سيجدون هذه البحوث جديرة بوقتهم.

وسوف يطلب من كل باحث أن يركز على جانب واحد من علاقات بلده الدولية ـ وفى هذا يجب عليه أن يحل البرقيات وتقارير البعثات ، وقرارات الحكومة، ومؤتمرات السفراء، ومواد أخرى متصلة، وأن يقترح استراتيجيات قابلة للتطبيق لتحسين تنفيذ السياسة الراهنة. وما هو أكثر أهمية فإن البعض قد يدعم بالوثائق عدم ملاءمة السياسات المتبعة فى عدة مناطق وأن يقترح بدائل أفضل.

إن إجراء بحوث ودراسات هو أمر جيد، ولكن ما هو أفضل هو استخدامها والاستفادة منها، فالدارسون الذين يعدون بحوثهم يجب أن يتاح لهم قراءة مقالات وبحوث من سبقوهم والتى يمكنهم أن يعلقوا عليها. إن هذا سوف يسرع بالعملية التعليمية بإطلاع الطلاب على ما هو مطلوب منهم. كما يجب أن تستخدم المقالات المتميزة (والبرقيات المتميزة للسفراء) كنماذج يقتدى بها الدارسون فى جهودهم.

إن برنامجا يقوم على تصور جيد ويدرس بشكل واسع الخيال، سيمد الدارسين بالثقة الكافية فى النفس. وسوف يثير شهيتهم لتحليل النظم والتيارات الأمر الذى يمثل دائما إشباعا كبيرا للشابات والشبان. وسوف يتعرضون للعلاقة المعقدة بين النظرية والتطبيق، وهى تجربة تبث فيهم العقل والرصانة والتروى. وسوف يتعلمون شيئا بين التحليل ذى الوجهة الأكاديمية والتحليل ذى الاتجاه السياسى والحاجة إلى كل منهما. كما سيتعلمون أن يكونوا على وعى عاقل بنقاط ضعفهم وقوتهم. ولكن أهم من كل شىء سيكون لديهم الوقت لكى يربطوا النظرة العامة السياسية الخارجية بالنشاط الدبلوماسى اليومى، وأن يتعلموا الفن القائم إلى حد كبير على الحدس فى صياغة التكتيكات والاستراتيجية. وثمة درس يجب أن لا ينهوا دورتهم التدريبية بدون أن يستوعبوه، وهو: كيف يستجيبون إلى الضغوط الصعبة والمباشرة بدون الإضرار بالسياسة الخارجية الطويلة الأجل.

فى ضوء هذا، فإن برنامجا تدريبيا جيدا سوف يركز على نقطتين مركزيتين ستدور حولهما النقاط الأخرى. وهاتان النقطتان بالنسبة لأغلبية دول العالم الثالث هما: إعادة البناء الدولى، والتنمية الوطنية المتوازنة والعادلة. على هاتين النقطتين سوف تتعلق كل الاهتمامات الوطنية والنشاط الدبلوماسى. وفى الحقبتين التاليتين فإن دبلوماسى العالم الثالث سيكونون رسل التغيير، وإعدادهم لهذا الدور يجب أن يتضمن عددا من التوازنات الدقيقة.

وأول هذه التوازنات هو التوازن بين المعرفة الدولية والمحلية. فهذا الذى يعلم كثيرا حول بلده ولكنه ذو معلومات غامضة حول النظم الخارجية التى تحتويها وتؤثر فيها لن يكون لديه القدرة على التمييز والفهم العميق الذى يعزز به قضية بلده. وبالعكس فمن يفهم جيدا المسرح الدولى ولكن معرفته بأوضاع بلده غير واضحة فلن يكون لديه المصداقية لأن يكون مدافعا جيدا عنها، لذلك فإن دبلوماسى العالم الثالث فى هذا العصر عليه أن يجمع ما بين وضوح الفكر وشمول المعرفة.. وهو أمر ليس بالسهل ولكن لا يمكن الآن الاستغناء عنه. إن معارفه يجب أن تكون حول بلده وعن المسرح الواسع الذى يؤدى فيه عمله. وفى هذا يجب أن يستخدم فكرا صافيا وبطريقة منظمة ومقننة تعطى تماسكا لأفعاله ونفاذا لتقاريره. وثانى هذه التوازنات يكمن ما بين فهم النظم الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية الحاضرة وبين فهم النظم الجديدة التى يريد العالم النامى أن تحل محلها. فالبرنامج يجب أن يبين للدارسين تماسك النظام القائم وضرورة التغيير حتى لا يقلل الدارس من قيمة القوى التى تعمل ضد التغيير أو يقلل من قيمة الحاجة إليه. والتوازن الذى يجب أن يحافظ عليه البرنامج التدريبى هو بين التحليل والممارسة، بين المعمار المنمق لوظيفة الدبلوماسى وبين أكوام الأسمنت والغبار والأدوات التى تكون نسيج هذا البناء. فالمتدربون يجب أن يتكيفوا مع هذا التجاوز الغريب، بين التافه والعادى من الأمور التى تحدث كل يوم، وبين ما يحفز عليه الحوار ذو المستوى المرتفع الذى سيشكل الجانب الآخر للحياة التى سيعيشها.

والتوازن الرابع هو توازن ملزم بقدر ما هو دائما موضع تجاهل، وهو التوازن بين الاعتبارات القانونية والسياسية والتجارية، وبين الاعتبارات التكنولوجية والعلمية (بما فيها الطاقة والزراعة). ويجب أن تؤكد الدورة أن دبلوماسى العالم الثالث لم يعد يستطيع أن يتجاهل الاعتبارات الثانية. فهؤلاء الذين لم يدرسوا العلوم والتكنولوجيا فى الجامعة يجب

أن يتلقوا على الأقل تعليما مختارا فيها. ومما لاشك فيه أن يتعلم الدارسون بعض الشيء عن العلاقة بين العلم وبين النظم الدولية الحالية، وكذلك حول التغيرات فى هذ العلاقة التى ستنتج عن إعادة بناء النظم العالمية.

فإذا كان لدى بعض المتدربين خلفية علمية، فإن ثمة مبررا إضافيا للمعلمين لتقديم الجوانب العالمية لموضوعات مثل الطاقة، ونقل التكنولوجيا، وتوزيع الطعام، والسياسات العلمية للأمم الغنية، ومحاولات الأمم الفقيرة أن تستنبط لنفسها سياسات علمية خاصة بها. وهكذا يتعرض كل الدارسين لهذه المشكلات، وسوف ينجم عن الأفكار التى ستتولد بين الدارسين أنفسهم إخصاب متبادل. أما التوازن الأخير الذى يجب أن يقوم فهو بين الاقتناع والحساسية أن دبلوماسى العالم الثالث، كما أخنا آنفا، له وظيفة تقوم على الهداية وهى أن يوضح لأبناء البلدان المتقدمة المتعقلين التناقضات المدمرة للذات لوضعهم الراهن وتحريك عقولهم إلى مفهوم أكثر اتساعا لمصلحتهم الذاتية المتنورة. غير أن الأسلوب الذى يتم به هذا يجب أن يأخذ فى الاعتبار الوسط الحضارى الذى يعمل فيه الدبلوماسى. إنه يجب أن يكون على علم بالأمور المحرمة الواضحة والضمنية لهؤلاء الذين سيوجه إليهم رسالته، وطريقة الحياة التى يجرى فيها تفكيرهم وشعورهم. ولكى تقيم توازنا حساسا بين القناعات المتقدة والعرض الموضوعى الهادىء فإن هذا يتطلب توقيتا بارعا وحكما دقيقا. وعلى هذا، فإن درجة عالية من ضبط النفس هى أمر لا يقدر بثمن ولكنه صعب التوصل إليه. ومع ذلك، فهذا ما يجب على الدورة التدريبية لكى تكون ذات فائدة حقيقية للبلد أو البلدان التى تنفق عليها أن تغرسه. ومن الواضح أنه للاحتفاظ بهذه التوازنات، فإن الأمر سيتطلب صرامة، وانضباطا، وسعة حيلة وخيالا.

والقسم التالى ليس منهجا دراسيا ولكنه مجموعة من الخطوط التوجيهية التى قد تكون مفيدة فى بناء أو إعادة بناء دورات للمتدربين الدبلوماسيين: من هذه الخطوط التوجيهية يمكن أن نرسم مناهجا مختلفة تختلف وفقا للظروف المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

ونقطة البداية لهذا البرنامج يجب أن تكون دراسة شاملة إما لبلد الدارسين أو للنظم الدولية المعاصرة. ويستطيع المرء أن يتبين المزايا فى أى من هذين الطريقين، فإن تبدأ بنظرة فاحصة على جغرافيا ، وتاريخ، والهيكل الاقتصادى والمؤسسات السياسة والثقافية لمجتمع

الدارسين، فإن هذا سوف يرسى فيهم معرفة متينة لما سوف يقضون حياتهم فى تمثيله. وبتعميق معرفتهم، وفهمهم لبلدهم فإنهم يستطيعون أن يحللوا ويفحصوا بدقة البيئة الدولية التى يعيشون فيها، وللطريقة الأخرى الكثير مما يمكن أن يقال عنها، وهى الطريقة التى أزكيها. فإذا كانت العقبة الرئيسية للتنمية المتوازنة لمعظم العالم الثالث هى النظام الاقتصادى العالمى، فإن تحليل هذا النظام سوف يلقن المتدربين فى الحال المدركات التى يحتاجونها والمسئوليات التى سيواجهونها. وبهذا الشكل سيتكون لديهم فهم واضح لما سيواجهونه كدبلوماسيين وكشعب. وسوف يرون بالضبط ما الذى سيشرعون حقا فى تغييره وما هو أكثر أهمية. فدراسة مسبقة عن النظام الاقتصادى العالمى سوف يعطى لدراسة عن بلدهم أهمية. متعمقة حين يتعرضون لها، فسوف يدركون عندئذ بسرعة كم من النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمجتمعهم سوف يتأثر، بل وسيتحدد، بهذه النظم الواسعة، وكيف تفرض هذه النظم قيودا قد يكون لها أثر محبط على النمو. وستكون التنمية بالتأكيد زيادة فى الرؤية العالمية للدارسين.

إن دراسة النظام الاقتصادى العالمى الراهن هى بالطبع أمر جوهرى، ففى المقام الأول سوف يحلل الدارسون الاتفاقيات التى أنشأت هذه النظم، والتى تبقى عليه الآن مع مؤسساته ووكالاته وشبكاته وشركائه التجاريين، والتكنولوجيا التى يؤكد بها هؤلاء سيطرتهم وسيادتهم؛ ولتزويد المتدربين؛ لكى يروا النظام فى طبيعته المتعددة الوجوه، فإن التعليم يحتاج لأن يكون متعدد الفروع. رغم أن الاقتصاد سيكون له الأهمية الأولى لا يعنى أن الدورة يجب أن تكون خليط من فروع المعرفة المختلفة. فهؤلاء الذين يخططون للبرنامج يجب أن ينسجوا بعناية الخطوط المختلفة للنظام ضمن كل متماسك ، وسوف يتعلم المتدربون وهم يسيرون غور النظام بعمق فى عمله اليومى، الطبيعة المتشابكة للنظام.

فما الذى يقدم للدارسين حول النظام الدولى الراهن؟ إن التركيز سوف يختلف من قطر إلى قطر أو من منطقة إلى منطقة، ولكن هذه بعض الأمثلة التى سوف يستخدمها كل برنامج: اتفاقية برتون وودز، مشروع ماريشال، صندوق النقد الدولى، تقسيم العالم إلى منتجين للمواد الأولية ودول صناعية، سياسات الغذاء والطاقة ، السياسات المتعلقة بالمساعدات الزراعية ، التصنيع ونقل التكنولوجيا.

وكجزء من الدراسة فإن المنافسة بين القوتين العظميين ستكون فى مرتبة متقدمة، وكذلك التفاصيل الدقيقة التى تحفظ هذه المنافسة من أن تتطور إلى انفجار نووى. وهو أمر ضرورى ليس فقط لتحليل المسرح الدولى ولكن ما هو أكثر ملاءمة أن تظهر الآثار التى أحدثتها وتحدثها هذه المنافسة فى العلاقة بين الجنوب والشرق، والجنوب والغرب فضلا عن علاقة الجنوب بالجنوب فيما يتعلق بالمساعدة، والتجارة، ونقل التكنولوجيا.

إن دراسة الحرب الباردة والتعايش السلمى ستكون مقدمة لتحليل حقبة الوفاق وآثار هذه الحقبة على بلدان العالم الثالث. وباعتبار أن التهديد النووى يلوح مرة أخرى فى الجو، فإن اهتماما يقظا يجب أن يوجه إلى ارتداد القوتين العظميين حديثا إلى التناقضات الثنائية: إلى الحرب الباردة بجمودها وعودتها إلى المفاهيم التقليدية المبسطة.

كل هذا يمكن أن يتلوه منطقيا فحص دقيق لتناقضات النظام الاقتصادى الدولى الراهن والتى تؤدى إلى إضعاف نفس الاقتصاديات التى كانت تستهدف حمايتها، وفى دراسة هذه التناقضات، فإن الدارس سوف يرى الاختلافات بين الأساطير المتصلة بهذا النظام وبين واقعه. والتوضيح الكلاسيكى لذلك هو مفهوم السوق الحرة وتآكل هذا المفهوم سواء بواسطة الحكومات التى تعترف أنها تؤمن به أو المؤسسات التى تقوم لدعمه ، وهذه العملية تجرى خلال انخفاض تدريجى للنمو فى العالم.

عن هذه النقطة فإن المحور الأول للبرنامج يصبح جاهزا للتقديم: دراسة مكثفة للبلد التى يجرى فيها برنامج التدريب. فمن الضرورى دراسة تاريخها وكذلك جغرافيتها، ونظامها الزراعى، وصناعتها، ومواردها الطبيعية، وسكانها، وبنائها السياسى، وطبعا فلسفتها السياسية، وما هو حاسم أيضا إمكانياتها فى التنمية، فإذا كان هناك مثلا إمكانيات بترولية، فإن موازنة هذا مع الزراعة يجب أن تناقش ، فإن لم يكن هناك إمكانية وجود بترول، فإن إمكانية قدرة البلد على تطوير مصادر متجددة للطاقة يجب أن ينظر فيها. كذلك فإن البرنامج يجب أن يتضمن نظرة على مشروعات لزيادة الاكتفاء الذاتى للأمة بما فى ذلك بديل الاستيراد والتوزيع الداخلى، وكذلك التسويق الدولى، والقيود التى تعانى منها هذه المحاولات. إن الاندفاع السياسى لخفض أو إزالة هذه القيود إنما يشكل جزءا هاما من هذا القسم من البرنامج.

وتمثل الدبلوماسية الثقافية أحد المجالات التى أظهرت المجتمعات النامية نقصا غريبا فى الاهتمام بها. وجانب من السبب فى هذا هو أنه رغم أن الدبلوماسيين أنفسهم فى تعليمهم

المبكر والجامعى كانوا منغمسين بعمق فى ثقافة مجتمعهم ، فإن تدريب الدبلوماسى لم يؤكد على الأثر الذى يمكن أن يتحقق فى المجتمعات الغنية من تقديم واسع الخيال لبعض جوانب هذه الثقافة. إن دورة لتدريب الدبلوماسيين يجب أن تركز بعض اهتماماتها على هذا الجانب من العمل الدبلوماسى. والنماذج متاحة فى هذا الشأن حيث نجحت واحدة أو اثنتان من الدول النامية فى أن تصور للمجتمعات المتقدمة التفاصيل المحددة لحياة فئات عديدة من شعوبها، والتعبير الخلاق لكثير من فنانيها عن ذلك. ولا يجب على الدبلوماسى أن يقلل من قيمة الأحداث والمجريات الثقافية فى بلده وخاصة إسهامات العقول المثقفة واسعة الخيال. وتمثل يوغوسلافيا فى هذا الخصوص نموذجا ممتازا. فقد نجح دبلوماسيو هذا البلد فى شرح وتقديم حياة وثقافة والصورة الذاتية الخلاقة للقوميات المختلفة داخل حدودها. حقا إن يوغوسلافيا دولة أوروبية ولكنها من عدة وجوه دولة نامية أكثر منها دولة غنية.

بعد هذا ستنتقل الدورة لدراسة المنطقة وعلاقات البلد بجيرانها سواء فى جوانبها الثنائية أو الجماعية، ويلى هذا دراسة دقيقة للمؤسسات الإقليمية، أهدافها ونظمها، والمعانى السياسية الخارجية لوجودها.

ومن العلاقات والمؤسسات الإقليمية فإن البرنامج يمكن أن ينتقل بسهولة إلى الأوضاع القارية مثل منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة جنوب شرق آسيا. وهذاالمنهج بتوسيعه لإطار العلاقات بين الدول وبين المناطق، إنما يعيد الدراسة إلى النظم الدولية. ويقود إلى المرحلة التالية، وهذاالتحرك نحو إعادة بناء النظام الدولى. ولأن هذه فى الأساس دراسة فى التغيير فإن بعض الاهتمامات فى الدورة يجب أن يوجه إلى الدبلوماسيين التقليديين ذوى الصلة بمثل هذا البرنامج. إن سيكولوجية التغير الاجتماعى ما ظهرت فى أوروبا وأمريكا الشمالية فى الحركات السياسية المحلية، واضطرابات المائة عام الأخيرة (وبشكل أكثر تحديدا فى الخمسين عاما الأخيرة»، هى دراسة سوف تهب المتدربين الفهم الضرورى لتمثيل مقنع فى المجتمعات المتقدمة.

ولن يتضمن هذا بالطبع التاريخ التقليدى لهذه المناطق فى القرنين ١٩، ٢٠. وإنما سيعنى تحليلا موضوعيا ونمطيا لسياسات الضغط والحلول الوسط، ونظرة دقيقة فى كيف أستجيب لمطالب الذين لا يملكون أى نصيب من مزايا النظام الاجتماعى، والأساليب التى أمكن بها جعل إدخالهم فى هيكل السلطة متفقا مع استمرار أولوية ـ إن لم يكن سيادة ـ الطبقات الحاكمة القديمة.

وسيكون من الخبرة الأكثر خصوبة للمتدربين دراسة كيف تحولت مجتمعات بأكملها من الصراع بين اليمين التقليدى واليسار القديم إلى توافق وسط يقوم على قاعدة عريضة. فسوف يحللون طبيعة هذا التوافق ومزجه بين العدالة والكفاءة الاجتماعية، والصور والأفكار التى تستند عليها، والتى تمتلك ولاء مؤسسات سياسية وبيروقراطية وإدارية وعمالية، وكذلك الجماهير العريضة من الشعب.

وفى هذا الصدد فإنه مما سيكون له أهمية خاصة بالنسبة لهم، المراحل التى نظرت فيها الطبقات الحاكمة القديمة من قبل إلى أفكار على أنها تعنى هدم المجتمع، وأصبح ينظر إلى هذه الأفكار الآن على أنها شىء صائب وحصيف ومرادف للقبول المشترك بل حتى الشىء العادى والمألوف. وسيؤدى بهم هذا إلى التأمل ليس فقط فى كيف تحقق هذا التوازن السياسى ولكن أيضا كيف تمت إدارته وتنسيقه. وفى هذا تقف الدول الإسكندنافية فى مرتبة عالية لسببين. الأول أنهم أثبتوا نجاحا وبشكل خاص فى مزج اليمين واليسار، وثانيا لأن برنامجهم المتقدم لتعليم التنمية، ومساهمتهم فى مساعدات التنمية بنسبة ٧٪ من مجموع الناتج القومى بالشكل الذى حثت عليه الأمم المتحدة، مما يشهد على حساسيتهم للواقع الدولى.

وفى برنامج من هذا النوع سيكون تحليل تصفية الاستعمار أمرا لا مفر منه، ولكن ليس للسبب الواضح وهو أن معظم الأقطار النامية قد نالت سيادتها من خلال هذه العملية. أما السبب فى توجيه هذا الفحص الدقيق لعملية تصفية الاستعمار فهو التناقض بين التفكك السلمى لبعض الإمبراطوريات وبين الأسلوب المرير الذى تمت به فى أخرى. وهدف هذه الدراسة هو مراقبة كيف خلق مناخ تقبل هذه العملية بعد ذلك، وكيف تحل فقدان السيطرة على أجزاء واسعة من الأراضى والممتلكات وملايين من الشعوب عاطفيا إلى كسب اجتماعى، وكيف أن السكان الذين تربوا عى فكرة الإمبراطورية كجزء من سيادتهم الوطنية واحترامهم الذاتى، أصبح ينظر إلى المفهوم بأسره كشىء عفا عليه الزمن.

فإذا نُظم البرنامج بشكل جيد، فإن موضوعا ما سيكون موضع الاهتمام، ألا وهو: العلاقة بين القوة ونفاذ البصيرة، وبشكل خاص كيف أنه عند مفترق ما أدرك أولئك الذين تولوا السلطة أن قاعدة المشاركة فيها يجب أن تتسع وسينظر الدارسون إلى هذاالنوع من الناس الذين قرءوا إشارة الزمن على وجه صحيح والذين جعلوا قراءتهم تلك ليست فقط متاحة بل مقبولة لهؤلاء من رفاقهم الذين تعودوا على التفسير الضيق للمصلحة الذاتية،

وبسهولة يتطور مفهوم التصور والقوة إلى مفهوم التصور والأمن،فالأمن أساسى سياسى وطيد وكذلك حاجة سيكولوجية عميقة. وتتنوع أوصاف الأمن من التفوق الذى لا يمكن تحديه باعتبار أن ذلك هو ضمانه الوحيد، إلى بيئة ذات بدائل متعددة، وعلى أن ذلك هو أكثر هذه الضمانات صحة. ولا تفتقر الخمسون عاما الأخيرة إلى نماذج عن ذلك.

إن الجانب غير التقليدى فى برنامج التدريب فى معهد دبلوماسى يجعل تدريسه بمدرسين تقليديين أمرا غير محتمل الحدوث وإن كان هذا لا يعنى أنه أمر غير ممكن. ومثل هذا البرنامج هو الذى سيجعل منظمة مثل اليونسكو تؤيده بتزويده بالخبراء لوضع البرنامج وتدريسه، وخاصة إذا كان معهد التدريب لا يخص بلدا بمفرده وإنما معهد إقليمى وسيقدم حافزا ثقافيا إضافيا للدارسين.

فربط اليونسكو بهذا البرنامج سوف ينير الطريق منطقيا وسيكولوجيا لدراسة القوى المحركة الراهنة للتغير الاجتماعى ـ المؤسسات الدولية الكبيرة التى من خلالها يعمل العالم النامى للضغط على الشرق والغرب الغنى.

ويتضمن هذا الأمم المتحدة نفسها ولجانها المختلفة وخاصة مجموعة ٧٧، وهناك وكالات الأمم المتحدة مثل اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة التنمية الصناعية، بالإضافة إلى حركة عدم الانحياز، والكومنولث، ومؤتمر الغذاء العالمى والأجهزة المختلفة للحوار بين الشمال والجنوب، كما يجب أن تلقى محاولات تعاون الجنوب والجنوب الاهتمام الذى تستحقه، وأن يشجع الدارسون على اقتراح خططهم لإقامة سكرتارية لدول الشمال التى يزداد الإحساس بالحاجة إليها ولكنها ليست حقيقة بعد.

وحالما غطت الدورة هذه المجالات الحاسمة من التوجيه والتحليل، فإنه يمكن البدء فى تغطية الموضوعات التقليدية الأخرى للمنهج الدبلوماسى مثل القانون الدولى، والممارسة الدبلوماسية ، وانعكاساتها، والعمل القنصلى، وحتما المراسم.

إن تنظيم دورة تدريبية ذات قيمة حقيقية لدول صغيرة ومتوسطة نامية فى الثمانينيات لهو أمر يفوق إمكانيات دولة بمفردها. فإذا كان العنصر الغالب هو نوعية التعليم أكثر منه

شيئا متفردا، فإن المؤسسات التدريبية يجب أن تكون إقليمية أو على الأقل تشارك فيها أقطار ليس بينها خلاف أيديولوجي. (فتانزانيا وموزمبيق مثلا يقيمان معهدا مشتركا فى دار السلام) [1]. والمزايا أوضح من أن تفصل وبالتأكيد فإن نطاق المهارات والخبرات الذى يقدم للدارسين سيكون أملا ومتنوعا بوساطة خليط حكيم من الممارسين للدبلوماسية والأكاديميين ، وهكذا فإن العناصر الذهنية للمهنة تتوازن مع الترجمة اليومية لها إلى التطبيق والممارسة، وهى خبرة تغذى بدورها أشكالها المتعلقة بالمفاهيم.

ولكن ربما كان أكثر الفوائد أهمية تلك التى تكتسب من وجود معهد تدريب إقليمى هو تقارب نوعية المتخرجين. وفى الثمانينيات فإن هذا له أهميته العميقة. إن الدول الصغيرة والفقيرة جدا لا تفتقر إلى الموهبة. ولكن المواهب غالبا ما تفتقر إلى التدريب. وهكذا فإن الموارد البشرية تحد منها الحدود المادية والجغرافية. فالنظام، والتعرض للتجارب والخبرات، وما يحرك ويثير التفكير، الذى يمكن أن يقدمه معهد إقليمى جيد سوف يضمن نوعية متساوية، ولن تمثل التكلفة عبئا على الدول الأكثرتفضيلا. وسيؤدى التعاون الذى اكتسب فى المعاهد الإقليمية إلى تماسك بغير مجهود حين يجد خريجوه أنفسهم معينين فى نفس البلد، وسوف ينسقون سياساتهم بشكل أكثر سهولة.

وتبقى ملاحظة تتعلق باكتساب بعض المهارات، إن تدريبا إقليميا سيتيح خبرة لا يجب بدونها أن يرسل دبلوماسى العالم الثالث إلى منصب فى الخارج ، فكل متدرب يجب أن يخصص له وقت فى مكتب التحرير لإحدى الصحف وفى محطة إذاعة وتليفزيون، وليس ثمة طريقة أفضل لإدراك السيكولوجيا الجماعية للصحفيين وتعلم كيف يرون الأحداث والشخصيات ، وما يعتقدون أنه يمثل قصة إخبارية جيدة، وكيف يقطر المسرح الدولى فى الوعى المحلى والعلاقة بين ما يريدون قوله وما يعتقدون أن مرؤسيهم وجمهورهم سوف يتحملونه. كل هذا لن يساعد فقط الدبلوماسى أن يشعر بالراحة مع أدوات الإعلام، ولكن أيضا يمكنهم بنمو خبرتهم من تحويل المعتقدات الصحفية إلى أهدافهم الخاصة. إن العلاقة مع الصحفيين سوف تدفع الدبلوماسى إلى الاستمرار فى تعلم فنون الاتصالات، والتى سوف تحسن من فاعليتها الخاصة. وكمكافأة، فسوف يكتسب الصحفيون معلومات عن الشخصيات البارزة التى يجب أن يتبادلوها فيما بينهم.

---

(١) من المعاهد الدبلوماسية التى يمكن اعتبارها إقليمية أيضا المعهد الذى أنشأته وزارة الخارجية السعودية لتدريب الدبلوماسيين من دول منظمة التعاون الخليجى.

فإذا كان أمام دبلوماسى العالم الثالث عمل كبير فى توجيه العقول فى المجتمعات التى يعملون فيها، فثمة ثلاثة روافد أساسية يجب أن يشربها لهم تدريبهم: الصبر ، والشمول، والبصيرة . فبالصبر يستطيعون أن ينتظروا بدون إحباط حتى الوقت المناسب للعمل للحصول على أفضل نتيجة من الفرص المتاحة أمامهم. والشمول لا يعنى أن يكون الدبلوماسى ذا اهتمامات عامة بشكل خاص ولكى يتحدث بثقة وخبرة، وأن يكون متخصصا بما فيه الكفاية لكى يكون أداة ذات فعالية خاصة. أماالبصيرة فتمكنهم من أن يروا من أقطارهم ومناطقهم العالم كله كوحدة، وعندئذ فإن التوازن الدولى الوحيد الذى يعتقدون فيه سيكون هو توازن الفرصة التى تؤمن العالم من الاضطراب وتعطى الفقراء الأمل فى وضع حد لحرمانهم.